# تأثير الإنفلات الأمني لدول الجوار على أمن المناطق الحدودية وتنميتها في الجزائر

**دنيازاد عنان: طالبة دكتوراه**
**جامعة باجي مختار – عنابة**

**الملخص:**

تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على مختلف التهديدات الجديدة التي تواجه المناطق الحدودية الجزائرية، تنيجة لغياب مظاهر الدولة والإفلات الأمني الذي عانت منه دول الجوار خاصة ليبيا، وأهم الآليات المعتمدة لمواجهتهاوالتسوية بين الفرقاء تفاديا لوصول الوضع إلى ما لا يمكن السيطرة عليه. كما تحاول الدراسة التطرق إلى مختلف السياسات التنموية الموجهة للإهتمام وتطوير المناطق الحدودية لإحتواء الساكنة المحلية وعدم توجهها إلى الإنخراط في المنظمات الإجرامية والإرهابية.

**الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية، الحدود الجزائرية، الأزمة الليبية.**

**Abstract :**

The purpose of this paper is to shed light on the various new threats facing the Algerian border areas, due to the absence of the manifestations of the state and the security impunity suffered by neighboring countries, especially Libya. This is why Algerian diplomacy has to act quickly to remedy the situation and try to reach a settlement between the parties in order to avoid the situation reaching what can not be controlled. The study also tries to focus on the various development policies of interest and the development of border areas to contain the local population and not directed to engage in criminal and terrorist organizations.

**Key Words : Security threats, Algerian border, The Libyan crisis**

## مقدمة

إن توسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده فند الفكرة التقليدية التي تحصره فقط بحدود الدولة الجغرافية وبالتهديدات الدولاتية العسكرية، بل تتعداها إلى محيط الدولة الإقليمي والدولي وكذا دخول فواعل غير دولاتية كالمنظمات الإرهابية وتهديدات مختلفة عن المواجهات العسكرية المباشرة كتجارة المخدرات، عمليات الخطف، الهجمات الارهابية وتجارة الأسلحة...كل هذه المؤشرات تبين لنا بوضوح أن الأمن القومي أصبح قابلا للاختراق ومعرضا للأخطار، مما يحتم اتخاذ تدابير وآليات لتأمين حدود الدولة الجغرافية.

الجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عن هذه التهديدات، خاصة بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي الذي تعيش فيه الذي طالما شهد حراكا كبيرا فيما يخص التجارة الغير قانونية والهجمات الإرهابية عبر الحدود. كما أن الأوضاع الأمنية الصعبة التي تعيشها دول الجوار نتيجة انهيار الأنظمة والانفلات الأمني الكبير فيها جعل من مهمة تأمين الحدود الجزائرية من أصعب المهام وأكثرها حساسية بالنسبة للجزائر بالنظر إلى الامتداد الحدودي الكبير الذي يطرح إشكالية حول كيفية حماية كل هذه الحدود، حيث يكون لزاما على الدولة ان تقوم بتجنيد كبير لحماية حدودها، خاصة إن كانت هذه الأخيرة تشهد توترات ونزاعات متصاعدة.

إن سعي الجزائر الدائم لتأمين الحدود لا يهدف إلى حمايتها من مختلف الأخطار التي تهدد الأمن القومي فقط، بل يتعدى ذلك إلى محاولة خلق بيئة مناسبة لتنمية وتطوير المناطق الحدودية التي تكون في الغالب تعاني من التهميش وتراجع كبير في معدلات النمو ومستوى المعيشة مقارنة بباقي اقطار الدولة. إذ تعمل الحكومة الجزائرية العمل على ايجاد حلول للمشكلات الأمنية في المنطقة من خلال مبادراتها لحل الأزمات في كل من تونس مالي وليبيا وكذا الاهتمام بالفئات الهشة والمهمشة داخل المناطق الحدودية الجزائرية للتقليل قدر الإمكان من انخراطها ضمن الجماعات الإرهابية أو غيرها من الجماعات الخارجة عن القانون.

## إشكالية الدراسة

تحاول هذه الدراسة البحث في أهم التهديدات الأمنية المختلفة الأوجه التي تواجه الحدود الجزائرية الواسعة وماهي الآليات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية لمواجهتها، وذلك عبر التطرق إلى ما أفرزته الأزمة الليبية على أمن المناطق الحدودية وـــأثيرها على مشاريع التنمية المحلية فيها. مما سبق يمكننا طرح السؤال المركزي التالي: **إلى أي مدى استطاعت الجزائر تأمين حدودها في ظل التهديدات الأمنية التي أفرزتها الأزمة الليبية منذ 2011؟**

لتبسيط الإشكالية المركزية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بأمن الحدود؟ وما هي الآليات الجزائرية لحمايتها؟
2. كيف أثرت الأزمة الليبية على أمن الحدود المشتركة؟ وما هي مساعي الجزائر لحلها؟
3. ماهي أهم الاستراتيجيات التنموية الجديدة المتبعة لتنمية وتطوير المنطق الحدودية للحد من الظاهرة الإجرامية فيها؟

أما فرضيات الدراسة فتتمثل فيما يلي:

1. تعدد مصادر التهديد الأمني وتوسعها، جعل اختراق الدول متعدد الجبهات والسيطرة عليها أكثر صعوبة.
2. نجاح الدبلوماسية الجزائرية في مسارات التهدئة والتوافق الليبي، خدمة لاستتاب الأمن في المنطقة.
3. كلما اهتمت السلطات الجزائرية بمشاريع التنمية في المناطق الحدودية كلما انعكس ذلك ايجابا على مساعي استتاب الامن فيها.

كما تتناول الورقة المحاور التالية:

1. مفهوم أمن الحدود والمقاربة الأمنية الجزائرية لحمايتها.
2. أمن الحدود الجزائرية في ظل الأزمة الليبية الراهنة.

3.تأثير الوضع الأمني في المناطق الحدودية على جهود التنمية فيها

## I. مفهوم أمن الحدود والمقاربة الأمنية الجزائرية لحمايتها

### 1. مفهوم أمن الحدود

1.1 تعريف الأمن: مصدر أَمِنَ ، أَمَنَ، يَعيشُ في **أَمْنٍ** :في طُمَأْنِينَةٍ وَيُسْرٍ، أمان ، اطمئنان من بعد خوف [1].

2.1 تعريف الحدود: هي الخط الذى يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى، والذى تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه، بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد،ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضيةأمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة، على نحو ماتشير إلية تعبيرات " الحدودالمصونة" أو الحدود الآمنة أو "الخطوط الحمراء" التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحاتالرسمية، خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات، التي تمس حدود الدولة، فلاتريد أي دولة أنتترك مجالا للشك بشأن قدرتها أو إرادتها، فيما يتعلق بأمن الحدود[2].وللحدود ثلاث وظائف أو مهام تتمثل في:

- ✓ وظيفة الأمن والحماية، سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يهدده في أمور الصحة والاقتصاد والثقافة.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية، فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم على تحقيق وظائف مهمة في المجال الاقتصادي، فإقليم الدولة بما ينعم به من ثروات يمكن أن يمثل عنصراً أساسياً في إقامة نظام اقتصادي وطني.
- ✓ تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة، حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني التي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصاتها

3.1 مفهوم أمن الحدود:يعني حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديد الخارجي أو استخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجي وضمان استمرار تلك المصالح. هذا يعني أن التهديدات للأمن الدول وبالأخص للحدود هو ذات مفهوم أمني من خلال العدوان الخارجي على الدولة.

تعدد مصادر التهديد الأمني للحدود دولة ما اذ أن التطور في الأحداث جعل هذا التهديد قد يحصل من جماعات أو فواعل غير دولية، أما من خلال الجماعات العابرة للحدود أو من خلال مفاهيم غير عسكرية بحتة كالتهريب والهجرة الغير شرعية، وان كانت كل المصادر سواء كانت عسكرية أم غير عسكرية هو تهديد للأمن الحدود.

فأن مدلول مفهوم الأمن بصورة عامة وأمن الحدود بصورة خاصة قد تغير كثيراً من خلال تعدد مصادر التهديد للأمن .ولذلك فان أمن الحدود أرتبط بعدة دلالات ومنها:

- ✓ صورة التحولات عبر الحدود مباشرة ( السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ).
- ✓ التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصادياً، وقيمياً، وأمنياً[3].

4.1 التهديدات الأمنية: إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد، قد جرت العادة أن يفهم مصطلح التهديد على أنه " التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى" غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر ذلك أن " القصدية" المفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه " سعي" " تحذير" و " وعيد" لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي ( التلوث البيئي، الاحتباس الحراري..) وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء أكانوا دولا، فواعل ضمن الدول فواعل عبر أو فوق الدول، كما أنها –التهديدات الأمنية أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها.

فضل باري بوازن وتوافقا مع مقاربته القطاعية للأمن أن يطرح تصنيف اقطاعيا للتهديدات الأمنية:

- ✓ تهديدات تستهدف القطاع العسكري: تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

✓ تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

✓ تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي: ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن له بمستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

✓ تهديدات ذات طابع مجتمعي: تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي- الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

✓ تهديدات تستهدف القطاع البيئي: وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها[4].

## 2.المقاربة الأمنية الجزائرية لحماية الحدود

1.1آليات مراقبة وحماية الحدود الجزائرية: تقوم الجهود المبذولة في تأمين الحدود الجزائرية محليا في الظروف العادية على عمليات الحماية والمراقبة الروتينية المناطة بمصالح أمن الحدود، أهمها:

لـمراقبة ومواجهة عمليات التسلل والهجرة غير النظامية العابرة للحدود:حيث تعتبر من المشكلات التي عانت منها على مر سنين، خصوصا في رواقها الجنوبي مع كل من مالي والنيجر وليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع الدولاتية من الناحية الاقتصادية- والأمنية وحتى البيئية منها. لذا فتفاقم ظاهرة التسلل والهجرة غير النظامية حيال الجزائر واستمرار تدفق المتسللين والمهاجرين استوجب القيام بالعديد من الجهود لمواجهتها على المستوى المحلي، توزعت على جملة من التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية والهيكلية الأمنية وهي كمايلي:

أ- التدابير القانونية والتشريعية: شددت الأنظمة والقوانين نوالقرارات الإدارية والعقوبات والمخالفات في الجزائر[5]، التي تعاقب بالحبس وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول .

وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود، كما يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى.

ب- الإجراءات التنظيمية: تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية بتكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة والبقاء فيها وكذلك نشطت جهود القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود والسواحل في تكثيف دورياتها على امتداد حدود الدولة البرية والبحرية لإحكام السيطرة وضبط من يحاول التسلل.

3-الهيكلة العسكرية والإجراءات الأمنية : عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية بأن أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود ومن هذه الوحدات:

أ- قيادة وحدات حراس الحدود GGF: يتشكل هيكلها التنظيمي بتعدد الوحدات على المستوى المركزي؛ إضافة إلى المجموعات التي تتفرع إلى مراكز سرية ومراكز حرس الحدود التي تتكفل بالعمل على مراقبة الحدود وحمايتها.

ب- حراس الشواطئ: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري الطبيعي.

ج- مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة، كما تتكفل بالأجانب وتقوم بإجراءات إبعادهم بالتنسيق مع مختلف المصالح الأخرى.

د- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC: التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة.

ه- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية "OCLCIC": الذي انشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية.

لـ**الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية وجرائم أمن الدولة** : تعد عمليات التهريب أحد المشكلات الحقيقة التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية والجوية والبحرية الجزائرية في هذا الإطار قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات جسدت ميدانيا من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز الجهاز الأمني الرقابي وهي:

أ- إجراءات أمنية تنظيمية، عبر تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية وتدعيم بمراكز الشرطة القضائية التي لها أثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب[6].

ب- إجراءات وقائية ميدانيا، بإقامة حواجز مادية في المناطق المفتوحة، فطبيعة المنطقة المفتوحة النطاق فرضت اتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق، بناء الحواجز، الأسوار والأسلاك الشائكة وغيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل وعبور المهربين بالمركبات أو الدواب أو حتى المترجلين، بغية تضييق الخنادق وسد ثغرات المسالك وكشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون لها، وهذا ما يسهل عمليات الرصد والملاحظة على الضفتين الشرقية والغربية للجزائر.

ج- إعداد خطط المراقبة والرصد، والتي تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والمتسللين.

د- عقبات سكان الحدود، فالتواجد السكاني الكثيف والقريب من الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع سكان البلد المجاور وإمكانية تورطهم مع جماعات التهريب وغيرها، يعد مصدر عرقلة أو داعمة لعمل الحراس، في حالة ما تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة

لـ**تأمين الحدود ومواجهة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة**: اعتمدت الجزائر في سياستها على مقاربة أمنية قائمة أساسا على محورين رئيسين:

أ- على المستوى الوطني، سعت الجزائر إلى محاربة الإرهاب بإيجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين وذلك وفق عدة أبعاد:

البعد السياسي: حيث شكلت سياسة المصالحة الوطنية دورا بارزا في مكافحة الإرهاب وتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية من خلال انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع داخليا على رغم من انقضاء آجالها القانونية المحددة.

البعد القانوني: قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، عبر حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء. ومعاقبة كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت.

البعد الأمني والعسكري: يمثل في جملة من الإجراءات الردعية والدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية وإدارة عملية مكافحة الإرهاب، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديدا. ومن جهة ثانية على نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق عمليات سرية أمنية لمنع التسلل وتهريب الأسلحة التي صارت في المتناول بفعل الأحداث في ليبيا ومالي ونشوء عصابات منظمة لتوزيعها وتهريبها.

البعد الاجتماعي: بالتركيز على شباب أهل المنطقة (الصحراء الجزائرية) عبر فتح المجال للتجنيد عسكريا للشباب لتحسين مستوى المراقبة والحماية الأمنية للحدود، لما لهم من خبرة جغرافية بالمنطقة، ومثلت التشكيلات الاجتماعية التقليدية القائمة على منطق القبيلة والعشيرة أحد الروابط المشتركة ما بين الشعب الجزائري وباقي الشعوب الإفريقية، ووفق هذا المنطق، عملت السلطات الجزائرية على التنسيق الأمني الاستخباراتي والمعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا والقبائل والتبليغ عن أي أطراف مشتبه بهم بمحاذاة التخوم النطاقية المجاورة لهم[7].

## II. أمن الحدود الجزائرية في ظل الأزمة الليبية الراهنة

### 1. قراءة في أسباب الأزمة الليبية وما آلاتها:

في الرابع عشر من فبراير 2011، أصدرت 213 شخصية ممثلة لمجموعة من الفصائل والقوى السياسية والتنظيمات والهيئات الحقوقية الليبية، بيانًا، يطالبون فيه بتنحي العقيد معمر القذافي، عن السلطة مؤكدين على حق الشعب الليبي في التعبير عن رأيه بمظاهرات سلمية لتحقيق هذا المطلب .وكذا مطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين، لتنطلق شرارة الأحداث في أرجاء المدن الليبية بعد هذا التاريخ.

في 20 فبراير، أعلنت أكبر قبيلتين في ليبيا (ترهونة وورفلة) انضمامهما للثوار، حيث سيطر الحضور القبلي على واجهة الأحداث فالدور الذي قامت به هذه القبائل كان حاسما في تعجيل الإطاحة بالنظام خاصة بعد دورها في سقوط العاصمة طرابلس. في خضم ذلك، سارع قادة الحراك الليبي لتشكيل المجلس الوطني الانتقالي أوائل مارس 2011 ليكون واجهة لهذا الحراك أمام العالم الخارجي، حيث استحوذ هذا المجلس على شرعية ثورية نازع بها شرعية نظام القذافي الذي سريعا ما فقد السيطرة على شرق البلاد في أسبوع واحد، إضافة إلى لإعلان انشقاق عدد كبير من أعضاء النظام وانضمامهم للأحداث المتصاعدة ضد نظام القذافي كخطوة يمكن أن تساهم في إسقاطه.

أما ميدانيا قيام الحلف الأطلسي بالتدخل عسكريا وتوجيه ضربات لمراكز القيادات وخطوط الإمداد الرئيسية لقوات القذافي، ليتم بذلك استهداف مواقع ثقل قوات النظام وتدميرها أو إضعافها. وفي 23 أكتوبر، وبعد ثلاثة أيام من مقتل القذافي وسقوط سرت–مسقط رأس الزعيم وآخر معاقل الموالين له–أعلن المجلس الوطني الانتقالي بأن ليبيا تحررت بالكامل. ليبدأ عهد جديد في ليبيا، والذي اتسم بـــ:

ـغياب مظاهر الدولة، وبروز صراع بين القوى التي افرزها هذا الحراك تمثلت في قوى الداخل أو من معارضة الخارج، والنخب الموروثة من عهد القذافي سواء المؤيدة له أو المنشقة عنه والمعارضة على الثروة والنفوذ والسلطة في ليبيا. كما يعبر هذا الصراع عن رغبة الطرفين في تصفية حساباتهما منذ عهد القذافي. فالميليشيات وكتائب الثوار السابقين ترفض تقوية الجيش من أجل إبقاء سيطرتها على العديد من المناطق، بالإضافة لاتخاذ بعض التيارات الجهادية مواقف متشددة ضد الدولة والجيش عموما .باعتبارهما أدوات في يد قوى خارجية وممثلين لاتجاهات غير إسلامية.

ـعجز الدولة الليبية عن الحفاظ على الأمن وفرض النظام حتى في العاصمة طرابلس المستباحة من قبل الأطراف المتقاتلة، وتعتمد فيب قائها على دعم الميليشيات الموالية لها، بينما هي عاجزة حتى عن إجبار منتسبيها على الالتزام بقراراتها. على مستوى آخر فإن الأزمة بين تمدى الاضطراب في المنظومة العسكرية ويظهر ذلك في الانقسام بين الولاء لرئاسة الأركان وقادة الميلشيات التي لعبت دورا حاسم في الإطاحة بنظام القذافي وباتت تشكل اليوم مشكلة كبيرة بعد سقوط النظام، ويُذكر بأن أكثر من 125,000 ليبي كانوا يحملون السلاح[8] بعد نهاية الأحداث، ولا تنظر هذه المجموعات إلى نفسها على أنها تعمل تحت قيادة سلطة مركزية؛ حيث أنها تتبع إجراءات منفصلة في تسجيل أعضائها وأسلحتها وفي إجراءات اعتقال واحتجاز المشبوهين. وقد اصطدمت هذه المجموعات ببعضها على نحو متكرر.

فهناك من جهة غياب حكومة فعّالة وتمثيلية وشرعية بشكل كامل، وهناك الانقسامات المجتمعية الكبيرة (بين المعسكر ذي الاتجاه الإسلامي والمعسكر ذي الاتجاه العلماني، إضافة إلى الانقسام بين ممثلي النظامين القديم والجديد) من جهة أخرى. كل هذه الأوضاع ساهمت في تعميق الأزمة الليبية وتصاعد موجات العنف والصراع، بهدف الاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ وولاء المواطنين الليبيين من جهة، واضعاف الأطراف الأخرى من جهة ثانية[9].

## 2.جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية :

### 1.2السياسة الامنية الجزائرية بين المبادئ الراسخة والتحولات الراهنة:

تستمد السياسة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة بعدم التدخل في شؤون الآخرين، وهوما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو،وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر فيحماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

إلا أن تحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 3636 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية تتمثل أساسا في:

- ✓ صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة؛
- ✓ ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الأثنية،
- ✓ لبنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر" ؛

- ✓ ضعف الأداء السياسي؛ إذ سجلت لحد الآن ستة انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر؛
- ✓ انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30 % إلى 40 % من المخدرات الصلبةتمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابعلبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارةالإفريقية، كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلىالجزائر عبر مالي والنيجر[10].

رغم أن للجزائر عقيدة السياسية والأمنية تقوم على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت، ظلت بها حبيسة تصورات تقليدية لصراعات وحروب بين جيوش نظامية، لأنها صُممت في البداية لمواجهةتهديدات دولتية المصدر قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب. ولم تستوعب، كما ينبغي،القطيعة الاستراتيجية في مجال التهديد، مستبعدة، أو على الأقل مقللة من شأن، التهديدات غير الدولتية.

لكنها بدأت تستوعبتدريجيًّا التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية. بيد أن تحليلًا معمَّقًا لسلوكها يبين أن تعديلاتطفيفة تطرأ على عقيدتها وفق مقتضيات الواقع الأمنية ولكنها تبقى تعديلات هامشية. ويمكن أن نستشف هذه التعديلات منخلال:

طبيعة حزمة الإجراءات الأمنية التي اتخذها الجيش الجزائري وهيكلة بعض بناه العملياتية لحماية حدود البلاد فيسياق الأزمتين الليبية والمالية.

تغير في سلوك الجزائر حيال الأزمة المالية، حيث فتحت مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية للتدخلفي شمالي مالي، ويعد هذا القرار قطيعة نوعية في عقيدتها الأمنية. كما دعمت القواتالفرنسية المتدخلة في مالي لوجستيًّا بتزويدها بالوقود في أقصى جنوب البلاد. وشاركت الجزائر في الاجتماعات الإقليميةلتحضير التدخل الفرنسي في مالي، بإشراف فرنسي.

كل هذا في الوقت الذي كان فيه الخطاب الرسمي يؤكد على رفضالتدخل العسكري وعلى ضرورة التسوية السلمية. يوضح هذا التناقض بين الخطاب الرسمي والسلوك أن تعديلًا طفيفًا وظرفيًّاطرأ على عقيدتها الأمنية، مفاده أن الجزائر لم تعد ترفض وبشكل مطلق فكرة التدخل وأنها تقبل بتدخل محدود. يعني هذاالتناقض بين خطاب وطني–سيادي من جهة والمبادئمن جهة ثانية، تكيفًا مع الواقع وفقًا لمقتضيات مصالح الساعةمعنى التوافق بين المصالح الأمنية لكل من الجزائر وفرنسا خلال هذه الأزمة. تفيد كل هذه التحولات بوجود تعديلات طفيفةظرفية لكن دون مراجعة جوهرية لعقيدتها الأمنية. وتعبر هذه التعديلات أيضًا عن توتر بين المبادئ ومقتضيات الواقع.[11]

2.2 دور الجزائر في حل الأزمة الليبية: مرت ليبيا بعملية تحول سياسي، في عام 2011 في إطار التحولات السياسية التيشهدتها المنطقة العربية، والتي لازالت الأوضاع السياسية والأمنية فيها غير مستقرة، وكان لها بالغ الأثر ليس فقط علىالداخل الليبي، وإنما شملت أيضا دول الجوار، فتعارضت الرؤى الإقليمية والدولية بين مؤيد ومعارض لتلك التحولات.

فدولة الجزائر وقفت منذ اندلاع الأزمة الليبية في وجه استعمال القوة العسكرية، وتحفظت في مختلف المحافل الدوليةسواء في إطار جامعة الدول العربية أو الاتحاد الأفريقي على التدخل الأجنبي المسلّح، وطرحت مقاربة لتقريب وجهاتالنظر بين الفرقاء الليبيين ومحاولة إيجاد جو من التوافق والحوار السياسي.

وتتلخص دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية في النقاط التالية:

ـدوافع أمنية واستراتيجية: التي تحفظ أولاً للجزائر أمنها القومي واستقرارها الداخلي، فالتحولات السياسية أوما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في تونس ومصر وخاصة ليبيا، قد دفعبالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي لإيجاد حل للأزمة الليبية لتأمين حدودها مع ليبيابعيداً عن فكرة التدخل الخارجي، وللوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدولالعربية الأخرى، وللحد من الإرهاب وتمدد داعش في ليبيا الذي خطره سيطال دول الجوار كذلك.

لـدوافع مكافحة الإرهاب: إن مكافحة الإرهاب شكل أحد دوافع سعي الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد حل سريع للأزمة الليبيةفقد شكل الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز في عين إمناس في عام 2013 ، تهديداً خطير لقطاع إستراتيجيوحيوي للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي تطلب إعادة وضع إستراتيجية أمنية موسعة تتماشى مع ديناميكيةالتهديدات التي عرفت تطورًا كبيراً وسريعاً، بسبب الإنفلات الأمني في ليبيا، وعدم قدرة السلطات الليبيةعلى التحكم في إنتشار السلاح، وهو ما هدد الوحدة الترابية لدولة مالي والجزائر ونيجر وبوركينافاسو وموريتانيا والسنغال[12].

ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول المنهارة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة واصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع،ودعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خطالصراع.وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديداتاهمها:

- ✓ انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح معمر القذافي،
- ✓ انتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له،
- ✓ التراخي الأمني علىالحدود الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة بتجارة المخدرات
- ✓ اندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التيتعيشها ليبيا بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقالإلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية.

لم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، فإن التهديدات التي أصبحت تواجههافي ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا، دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محدداتسياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري. نتيجة ذلك تعمل الجزائر على إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية، بناءً على:

- ✓ التأكيد على الخيار السياسي والسلمي بجمعالأطراف الفاعلة على أسس الحوار وايجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين،
- ✓ التأكيد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة ليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيينأنفسهم[13]،
- ✓ استبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزماتخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بل إن أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الأوضاع أكثر[14].

ولتحقيق هذه الأهداف لم تتوان الدبلوماسية الجزائرية طيلة السنوات الماضية على السعي الدائم لجمع الفرقاء اللبيين حول طاولة الحوار لتبادل وجهات النظر وايجاد حلول ترضي جميع الأطراف لحقن الدماء ومواجهة جميع التهديدات الأمنية بأنواعها التي تعصف بالمنطقة ككل.

## III. تأثيرالوضع الأمني في المناطق الحدودية على جهود التنمية فيها

1. الواقع الأمني للحدود الجزائرية الليبية:لقد أوجد السياق الجيوسياسي الجديد في شمال أفريقيا تحديات كبيرة أمام النظامالسياسي الجزائري، فعدم الاستقرار السياسي الذي تشهده ليبيا منذ عام 2011، وظهور نموذج الحرب بالنيابة في هذا البلد، بسبب وجود قوى عربيةتخوض حربًا ضد الإسلاميين في ليبيا كامتداد لصراعها مع إسلامييها في الداخل، وتسعى لإعطاء طابع إقليميلهذا الصراع وشرعنة التدخل من جديد في ليبيا لمساندة حلفائهم، زاد من تحديات النظام السياسيالجزائري سواء في مكافحة الإرهاب وتأمين الحدود، أو للحد من انتشار السلاح، حيث لم يتم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية، وتم إدماج فقط من يملكون القوةالمسلحة على الأرض، وهذا لا يفضي إلى بناء دولة مستقرة لا تنعكس تأثيراتها السلبية على جيرانها

- ✓ وجود كتلتين تدعي كل واحدة منها الشرعية والممثلة الوحيدة للشعب الليبي.
- ✓ تحفظ بعض الأطراف الليبية في الداخل من الوساطة الجزائرية، وكذلك بعض الأطراف في الخارج التيتدعم طرف على حساب طرف أخر.

- ✓ بعض الأطراف الإقليمية غير مبالية بما يحدث في ليبيا، أو مكبلة بالضغوطات الغربية مما يزيد العبءعلى الجزائر، فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية مستمرة للزج بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولةلإستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر.
- ✓ حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري،وهي احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضىوشغل قوات الأمن بتهدئة الأوضاع في هذه المدن.
- ✓ الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدىإلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواءهذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية[15].

إن تطوراتالأحداث المتسارعة في ليبيا، وتصاعد التهديدات التي تواجهها الدولة الجزائرية وخاصة علىحدودهاالجنوبية الشرقية القريبة من مناطق صناعة النفط، لن تصبح بمنأى عن الفوضى أو عن مرمى الضربات العسكرية الدولية.

2. الاستراتيجية الجديدة لتنمية وتطوير المناطق الحدودية في الجزائر: تطرح الفضاءات الحدودية اليوم إشكالية في مجال تهيئة الإقليم تتمثل في العزلة ونقص البنى التحتية والقواعد الإنتاجية والخدمات والمرافق وكذا النزوح الكبير للسكان الذي يزيد في تفاقم الاختلالات القائمة بين هذه الأقاليم وباقي الوطن".

ويحظى دعم هذه المناطق الحدودية الحساسة وتنميتها بعناية خاصة من طرف الدولة التي تعول على المشاركة الفعالة ودعم كافة الفاعلين على المستويين المركزي والمحلي"[16].

نصبت الحكومة سنة 2014 اللجنة القطاعية المكلفة بالموافقة على الدراسات المتعلقة بتهيئة وتنمية المناطق الحدودية.وتندرج هذه الدراسات في إطار تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.وأوضحت الوزارة المكلفة أن 12 ولاية تمثل المناطق الحدودية معنية بهذه الدراسات مؤكدة بالأهمية "التي توليها الحكومة لهذه المناطق بالنظر إلى موقعها الجغرافي وقدراتها في مجال التنمية الاقتصادية".وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

ـفك العزلة عن سكان هذه المناطق وضمان استقرارهم بها" مؤكدة ضرورة تمكينهم من الاستفادة من خدمات الدولة.

ـالحد من ظاهرة التهميش من خلال تكييف أجهزة سياسة الإنصاف الإقليمي مع قدرات هذه المناطقمشيرة إلى أن مجالات التدخل الرئيسية هي "السكن والتجهيزات الأساسية والاستفادة من الخدمات والتنمية وتنويع قواعد الإنتاج النظيف".

ـإيجاد حلول لضمان التوازن سواء في إطار وطني أو عبر سياسات منسقة مع البلدان المتاخمة ضمن الفضاء المغاربي أو بلدان الساحل الصحراوي بمناطق الجنوب".

ـتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمناطق الحدودية التي تتميز بطابعها الحساس بهدف هيكلة قدراتها للتنمية الداخلية وتخطي العقبات الهيكلية على المستوى الوطني والتي عادة ما يكون سببها موقعها الجغرافي من أجل تعزيز تكامل القطر الوطني"[17].

إعلان وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نور الدين بدوي، بتمنراست، أن الحكومة بصدد التحضير "لاستراتيجية جديدة" لتنمية المناطق الحدودية سنة 2017, بهدف:

- ✓ إعطاء حركية جديدة لهذه المناطق تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. لدعم هذه المناطق وتنميتها ببرنامج خاص.
- ✓ التطرق الى كل مجالات التنمية المحلية ورصد كامل الإمكانيات المادية والموارد البشرية اللازمة".
- ✓ التكفل بـــاحتياجات الجالية الجزائرية المقيمة بدول الجوار لاسيما بعد غلق قنصلية الجزائر بغاو (شمال مالي)تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة" بهذه الفئة من أفراد الجالية الوطنية بالخارج[18].
- ✓ العمل لاتخاذ كامل الإجراءات لحماية الحدود من كافة التهديدات خاصة الهجرة غير الشرعية والعمل يتم بالتنسيق مع دول الجوار وكذا الشبكات الاجرامية تستغل النساء والأطفال من المهاجرين غير الشرعيين في التسول وأعمال غير إنسانية ".

صرح بورقلة المدير العام للتهيئة وجاذبية الأقاليم بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بوضع برنامج عمل من شأنه:

- ✓ تنمية هذه الأقاليم والاستجابة لمتطلبات سكانهاعلى غرار فك العزلة والاستفادة من السكن والخدمات والتجهيزات القاعدية وتطوير القواعد الإنتاجية وتنويعها".
- ✓ تحقيق توازن ذي بعد وطني وأيضا وسيلة لوضع سياسات للتهيئة مع بلدان الجوار على مستوى الفضاء المغاربي وبلدان إفريقيا"[19]

أكدت من جهتها المديرة العامة للوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم إسكندر سعاد أن جعل هذه الفضاءات الحدودية "إستراتيجية" سيساهم في التنمية المحلية واستحداث الثروة ومناصب الشغل وبالتالي حماية الحدود ومكافحة التهريب. فتم اعتماد المرحلة الأولى من هذه الدراسة والمعنونة "تقرير تشخيصي للإشكاليات والتوجهات العامة" على المستوى المحلي في مرحلة "حاسمة" لإنجاز مخطط تنفيذي لتنمية المناطق الحدودية. وسيتم ضمن تلك الأشغال تنشيط ورشات عمل تتناول التنمية عبر الحدود والتنمية الاقتصادية وتثمين الموارد والتنمية الحضرية (الهياكل والإطار المعيشي)، إلى جانب زيارة بعض المديريات التنفيذية وبلدية البرمة الحدودية[20].

إضافة إلى المشاريع والبرامج التي تعمل عليها الدولة الجزائرية داخليا لتنمية المناطق الحدودية، فهي لم تغفل أهمية التعاون الاقليمي مع دول الجوار في المساهمة في انجاح هذه البرامج والحد من التهديدات الأمنية المتنوعة التي تواجه حدودها باستمرار.ذلك عبر:

- ✓ الانخراط في استراتيجية تعزيز التنسيق الأمني عن طريق تشجيع البعد التنموي، من أجل تدارك الهشاشة الأمنية في الجنوب، خاصة مع تنامي ظاهرة تهريب الأسلحة والإرهاب، حيث لم تتوان الجزائر منذ سنوات في إطلاق سلسلة من المبادرات التنموية والأمنية لتعزيز التعاون بين بلدان الساحل والصحراء من أجل مواجهة التطرف.
- ✓ اطلاق مشاريع تنموية في المناطق الحدودية، لمنع أي تقارب بين القاعدة في المغرب الإسلامي وقبائل الطوارق[21]،
- ✓ خلق فرص استثمارية في مدن حدودية كحل لمشكلات التهريب وتجارة السلاح والإرهاب في ليبيا، لمواجهة أيضا انتعاش نشاط مرتزقة البشر والسلاح بمناطق الحدود بين الجزائر وليبيا بسبب الفقر وضعف النسيج الصناعي.

إن ما يربك السياسات العامة هو تهريب المخدرات والسلع المدعومة، إذ تحوز بعض الأطراف مزايا نسبية من تهريب الوقود، لافتاً إلى ارتفاع نسبة تهريب السلاح في الدول التي تعاني مشاكل أمنية وهو الملاحظ في ليبيا،فرغم أن هناك اتفاقات مشتركة بين دول المغرب العربي، لكن الاضطرابات الأمنية في ليبيا تعقد الأوضاع.

- ✓ الدعم الدائم لتعزيز التعاون مع ليبيا في جميع المجالات خاصة من خلال تنمية المناطق الحدودية والتكوين والخبرة،

يعد إعلان الوزير عبد القادر مساهل عن فتح السفارة الجزائرية بطرابلس، دليل على النوعية التي يرتقب أن تشهدها علاقات البلدين. كما أكد في هذا الصدد بأنه سيتم قريبا عقد لقاء لبحث تنمية المناطق الحدودية وتحديد نشاطات ملموسة، تهدف لأن تكون حصون لصد أي هجوم والتروات الإجرامية والإرهابية[22].

## الخاتمة:

إن التحولات الكبيرة التي طبعت حياة المجتمعات خلال القرن الماضي جعلت من مفهوم الأمن المحصور في الجوانب العسكرية مفهوما تقليديا، فهو يتعدى بذلك إلى ما هو أشمل ليضم العديد من الجوانب الغير عسكرية كالأمن الإنساني، البيئي، التكنولوجي وغيرها.

تعيش الجزائر اليوم في بيئة تطبعها حالة اللاأمن عبر حدودها بمختلف أشكاله نتيجة للوضع الساسي والعسكري الذي تعاني منه دول الجوار مما يلقي بضلاله على أمن المناطق الحدودية الجزائرية أولا والأمن القومي ثانيا. هذا ما دفع الجزائر إلى إضفاء بعض التعديلات على سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية فالوضع الأمني الحرج على الحدود حتم التحرك السريع لإيجاد حلول توافقية بين الفرقاء وهذا ما تجلى من خلال دورها في مساعي حل الأزمة الليبية.

مما سبق نستخلص النتائج التالية:

1. أن مفهوم أمن الحدود لم يعد مرتبط بالفواعل الدولاتية بل تعدى ذلك إلى الفواعل الغير دولاتية (الجماعات العابرة للحدود).

2. أن الفوضى التي طبعت إسقاط نظام القذافي في ليبيا وغيرها من دول الجوار الجزائر، ألقت بضلالها على أمن الحدود والأمن القومي الجزائري. مما سبب انتشار الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها إضافة إلى الأنشطة الإرهابية على طول الشريط الحدودي المشرك وتعدى ذلك إلى ما هو أبعد.

3. تنيجة للتهديدات الأمنية التي أفرزتها حالة الفوضى وانتشار السلاح في ليبيا، كان لزاما على الدبلوماسية الجزائرية أن تسعى جاهدة لجمع الفرقاء الليبين على طاولة الحوار للحد من الانفلات الأمني في أقرب الآجال.

4.تهدف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى إعداد برامج تنموية موجهة إلى المناطق الحدودية المهمشة والمعرضة للتهديدات الأمنية المستمرة ذلك لمحاولة احتواء الفئات الهشة هناك وتراجعها عن الانضمام أو مساعدة المنظمات الإجرامية التي تنشط عبر الحدود.

## قائمة المراجع:


1. الوحيشي عليمصباحمحمد، "دور الدبلوماسية الليبية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد1، جانفي 2017.

2. بن عنتر عبد النور ، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالحالأمنية، ماي 2018

3. بوحنيه قوي،"الاستراتيجيةالجزائريةتجاه التطورات الأمنيةفي منطقة الساحل الإفريقي"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، جانفي 2012.

4. تحضير استراتيجية جديدة لتنمية المناطق الحدودية قبل نهاية 2017 (بدوي)، www.aps.dz

تنصيب اللجنة القطاعية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية، www.radioalgerie.dz

5. دخان نور الدين ، الحامدي عيدون ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة ورقلة –الجزائر، جانفي 2016،

6. سعيدي ياسين ، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016.

7. فريجةأحمد وفريجة لدمية ،"الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة ورقلة – الجزائر، جانفي 2016.

8. عبدالحليم أميرة محمد ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفـــادى التـــورط العســـــكرى، متاح على الرابط: www.ahram.org.eg

9. عبد السلام محمد ، "أمن الحدود في المنطقة العربية"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصر، 2012.

10. عبدالله حارث قحطان ، "الانفلات الأمني عبر الحدود وتأثيره في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد1، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2017.

11. ق.م، –المدير العام للتهيئة وجاذبية الأقاليم بوزارة الداخلية من ورقلة –تنفيذ دراسات تهيئة المناطق الحدودية فرصة لتحقيق توازن ذي بعد وطني، متاح على الرابط:www.echoroukonline.com

12. مليكة. خ، الاستقرار في منطقة الساحل– الاستراتيجية الأمنية للجزائر تعزّز المقاربة التنموية–، متاح على الرابط : www.echoroukonline.com

13. مليكة. خ، مساهل يعلن من طرابلس عن إعادة فتح سفارة الجزائر قريبا ويكشف: لقاء مرتقب لبحث تنمية المناطق الحدودية، متاح على الرابط: www.echoroukonline.com


[1] متاح على الرابط: www.almaany.com.

[2] محمد عبد السلام، **"أمن الحدود في المنطقة العربية"**،شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، مصر، 2012، ص2.

[3] حارث قحطان عبدالله، **"الانفلات الأمني عبر الحدود وتأثيره في العلاقات الدولية"**،مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد1، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2017، ص11،12.

[4] أحمد فريجة، لدمية فريجة،**"الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة ورقلة –الجزائر، جانفي 2016، ص 161.

[5]نور الدين دخان، عيدون الحامدي، "**مسار تأمين الحدود الجزائرية : بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جامعة ورقلة –الجزائر، جانفي 2016، ص 171.

[6]المرجع نفسه، ص171،172.

[7]المرجع نفسه، ص173،174.

[8]ياسين سعيدي، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2016، ص 73-76.

[9]المرجع نفسه، ص 76.

[10]بوحنيه قوي،"**الاستراتيجيةالجزائريةتجاه التطورات الأمنيةفي منطقة الساحل الإفريقي**"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، جانفي 2012،ص 2،3.

[11]عبد النور بن عنتر،عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالحالأمنية، ماي 2018، ص4

[12]عليمصباحمحمدالوحيشي، "**دور الدبلوماسية الليبية في حل الأزمة الليبية الراهنة**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، المجلد1، جانفي 2017، ص8،9،10.

[13]أميرة محمد عبدالحليم، تدخل الجزائر فى الأزمة الليبية: تفـــادى التـــورط العســـــكرى، متاح على الرابط: www.ahram.org.eg

[14] المرجع نفسه.

[15]عليمصباحمحمدالوحيشي، مرجع سابق،ص 11،12.

[16]ق.م، –المدير العام للتهيئة وجاذبية الأقاليم بوزارة الداخلية من ورقلة –تنفيذ دراسات تهيئة المناطق الحدودية فرصة لتحقيق توازن ذي بعد وطني،متاح على الرابط:www.echoroukonline.com

[17]تنصيب اللجنة القطاعية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية،www.radioalgerie.dz

[18]تحضير استراتيجية جديدة لتنمية المناطق الحدودية قبل نهاية 2017 (بدوي)،www.aps.dz

[19]المرجع نفسه.

[20]ق.م، –المدير العام للتهيئة وجاذبية الأقاليم بوزارة الداخلية من ورقلة –تنفيذ دراسات تهيئة المناطق الحدودية فرصة لتحقيق توازن ذي بعد وطني،مرجع سابق.

[21]مليكة. خ، الاستقرار في منطقة الساحل–الاستراتيجية الأمنية للجزائر تعزّز المقاربة التنموية–،متاح على الرابط : www.echoroukonline.com

[22]مليكة. خ، مساهل يعلن من طرابلس عن إعادة فتح سفارة الجزائر قريبا ويكشف: لقاء مرتقب لبحث تنمية المناطق الحدودية، متاح على الرابط: www.echoroukonline.com